Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

05 Avril 2010
05 أبريل 2010

بيان اليوم

احتجاجا على تماطل الحكومة في تنفيذ المقررات التحكيمية لهيئة الإنصاف والمصالحة القاضية بالإدماج الاجتماعي

معتقلون سياسيون سابقا يقررون نقل احتجاجاتهم أمام مقر مفوضية الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي

فتن العفاني

أعلن مجموعة من المعتقلين السياسيين سابقا أعضاء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف والذين أطلقوا على مجموعتهم اسم تكتل ضحايا القمع السياسي من أجل التفعيل الفوري والعادل لجبر الضرر الفردي عن عزمهم الدخول في حركة احتجاجية واسعة تنطلق ابتداء من فاتح ابريل الجاري احتجاجا على تماطل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والحكومة في تفعيل المقررات التحكيمية الصادرة لفائدتهم سنة 2007 من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة والقاضية بالإدماج الإجتماعي.

وأكدت المجموعة في اتصال هاتفي مع «بيان اليوم» أن هذا الاحتجاج سيكون مكثفا ونوعيا حيث سيتم تنظيمه عبر اعتصامات، ومسيرات، وإضراب عن الطعام، أمام مقرات كل من مفوضية الأمم المتحدة بالرباط ومقر بعثة الاتحاد الأوربي، والوزارة الأولى، والبرلمان، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مبرزين أن خطوتهم تعد تنديدا بحالة الجمود المريب التي لازال يعرفها ملف الإدماج الاجتماعي والإداري والمالي، وأصفين التصريحات التي أدلى بها الوزير الأول ومسؤولو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتاريخ 20 يناير الماضي بخصوص تسوية هذا الملف بكونها مجرد تصريحات دعائية.

وكانت المجموعة قد طالبت، في بيان أصدرته نهاية شهر مارس الماضي، السلطات المعنية بالتنفيذ الفوري والعاجل لتوصية الإدماج الاجتماعي وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية العالقة لأفرادها، مع مراعاة المعطيات الشخصية في التنفيذ، والأخذ بعين الاعتبار الحق في استدراك الفرص المفوتة بما هي جزء جوهري حقيقي للضرر ويندرج ضمن ذلك مطلبا التقاعد والأقدمية.

وأعلنت المجموعة في ذات البلاغ عن رفضها التام لأي تنفيذ للتوصية يقوم على الحلول الترقيعية أو المهينة أو التي لا تضمن الحد الضروري للحياة الكريمة مثل الأكشاك أو كريمات أو ما شابهها، والتي تدخل في نطاق اقتصاد الريع حسب وصف المجموعة.

وكانت مجموعة المعتقلين السياسيين السابقين، والتي تعد أصغر مجموعة بحيث تضم في صفوفها ثمانية أعضاء فقط لا تتجاوز أعمارهم 45 سنة، قد سبق وعلقت إضرابا مفتوحا عن الطعام خاضته طيلة 16 يوما أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلال شهر ماي 2009، بعد أن التزم رئيس المجلس أمام ممثلي المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف وممثلي لجنة التنسيق لدعم ومؤازرة المعتقلين السياسيين سابقا، بالتنفيذ الفوري والعاجل للمقررات التحكيمية الخاصة بالإدماج الإجتماعي التي تهم أعضاء المجموعة.

وبعد مرور شهر على تعليق ذلك الاحتجاج، توصلت المجموعة برسالة من الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يعلن فيها عن مواصلة المشاورات مع الحكومة بشأن هذا الملف، وذلك من أجل إيجاد أفضل السبل لتفعيل التوصيات الخاصة بإدماج المجموعة مع ما يتماشى والاختيارات الملائمة التي تراعي المؤهلات والسن والاحتياجات والقرب لفائدة أفرادها، لكن ذلك لم يفض لحد الآن لأي نتيجة تذكر، على حد قول أحد أفراد التكتل.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اعتصام لعائلات المعتقلين الستة أمام المجلس الاستشاري لحقوق الانسان

الرباط: عبد الحق الريحاني

نظمت عائلات المعتقلين السياسيين و الهيئات السياسية والحقوقية المنضوية تحت لواء اللجنة الوطنية للتضامن مع المعتقلين السياسيين الستة، اعتصاما يوم السبت 4 أبريل 2010 قبالة المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بالرباط تحت «شعار «ضد غياب شروط المحاكمة العادلة.. من أجل إنقاذ المعتقلين السياسيين ، احتجاجا على انعدام شروط المحاكمة العادلة في مختلف أطوار ملف المعتقلين السياسيين على خلفية قضية بلعيرج ، ولإنقاذ أرواح الضحايا من المعتقلين الذين دخلوا في أسبوعهم الثالث من الإضراب عن الطعام.

وأكد بيان أصدرته سكرتارية اللجنة الوطنية للتضامن مع المعتقلين الستة و تنسيقية عائلات المعتقلين عقب هذا الاعتصام، على شناعة الخروقات و الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي رافقت هذا الملف في كل أطواره،و ذكر المسؤولين بكل هذه التجاوزات التي تطرح عهود الدولة مع الشعب المغربي و التزاماتها بالمواثيق الدولية ازاء المنتظم الأممي، مطالبا الأسبوع الثالث من الاضراب الحكومة بالتدخل الفوري من أجل وضع حد للمخاطر التي تتهدد المعتقلين بعد دخولهم في عن الطعام، وذلك من أجل أولا انقاذ أرواح المضربين عن الطعام و الكف عن تعذيبهم و ذويهم، ثم لوضع حد لهذا المهزلة الذي لا يتضرر من جرائه المعتقلون و ذووهم فحسب و انما المغرب و سمعته و مستقبله بشكل عام /الملف.

وأكد نفس البيان، ما صرح به المعتقلون و أكده دفاعهم أمام المحكمة في مختلف أطوارها و جلساتها، أنهم كانوا عرضة للاختطاف والحجز في أماكن سرية، وأنهم تعرضوا لمختلف أنواع التعذيب جسديا و نفسيا، و كذا لممارسات حاطة من الكرامة البشرية، بالاضافة إلى أن مدة الاحتجاز فيما يفترض أن يشكل الحراسة النظرية قد تجاوزت كل الحدود القانونية، بالاضافة إلى أنه تم التصرف حد التزوير في محاضر البحث التمهيدي في الوقائع والتواريخ والتهم على حد سواء... وأن قاضي التحقيق والنيابة العامة لم يأمروا بإجراء تحقيق في الموضوع من أجل الوصول إلى الحقيقة، فضلا عن ذلك أن المتهمين حوكموا، ابتدائيا واستئنافيا ، في قاعة تم إعدادها بكيفية مخالفة للقانون ، ناهيك عن خروقات خطيرة في العديد من الإجراءات الجوهرية الضامنة لحقوق الدفاع ولتأمين شروط المحاكمة العادلة.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

المصباح
Du 03 au 09/04/10

اليوم أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط

اعتصام تضامني مع المعتقلين السياسيين لغياب المحاكمة العادلة

تعتصم صباح اليوم السبت اللجنة الوطنية للتضامن مع المعتقلين السياسيين الستة، بمشاركة فعاليات سياسية حقوقية وجمعوية، وذلك لمدة 12 ساعة ابتداء من العاشرة صباحا إلى غاية الساعة العاشرة ليلا أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط.

وأفاد بلاغ اللجنة أن هذا الاعتصام يأتي احتجاجا على انعدام شروط المحاكمة العادلة، وتضامنا مع المعتقلين السياسيين في ما بات يسمى بخلية بليرج المضربين عن الطعام منذ يوم 22 مارس المنصرم.

وكانت أطوار محاكمة المعتقلين السياسيين الخمسة قد عرفت تطورات كبيرة بعد امتناع الدكتور العبادلة ماء العينين عن تناول الماء والسكر والإضراب الكامل عن الطعام، بعدما منعه من حضور جلسة المحاكمة بمحكمة الاستئناف بسلا في 31 مارس الماضي.

ودخل المعتقلون السياسيون الخمسة: المرواني والمعتصم والعبادلة والسريتي والركالة في إضراب مفتوح عن الطعام منذ الإثنين 22 مارس.. وكان دفاعهم قد أصدر بلاغا بسبب ما أسماه بـ«انتهاكات قواعد المحاكمة من قبل هيئة محكمة الجنايات الاستئنافية بسلا وقراراتها التي بلغت حد المس بمقومات الأمن القضائي الواجب لكل المعتقلين»، مؤكدا أن «هيئة الحكم في القضية رفضت تحمل مسؤولية وأمانة الفصل بكل عدل وإنصاف في القضية، وأنها منذ انطلاق المحاكمة وهي مصرة على خرق حقوق الدفاع وقواعد المسطرة»، وحملها البلاغ «تداعيات الإضراب عن الطعام الذي يخوضه المعتقلون السياسيون وعدد آخر من المعتقلين معهم، الآن وفي المستقبل»، مطالبا بوقف ما نعته بـ«المقصلة القضائية» التي تجري أمامهم بسلا، وأن يفتحوا «تحقيقات جدية ونزيهة في القضية وملابساتها من جديد، حتى لا تترسم عمليات التزوير والنصب المسطري بقرارات قضائية ظالمة، وحتى لا يذهب المعتقلون السياسيون ضحايا حسابات ومصالح صنعت القضية خدمة لأغراض السياسة الأمريكية توجهاتها المعادية لاستقرار المغرب في ظل احترام لحقوق الإنسان استقلال القضاء، وأن يعيدوا إليهم حريتهم بعد أكثر من سنتين من الاعتقال التحكمي غير المشروع».

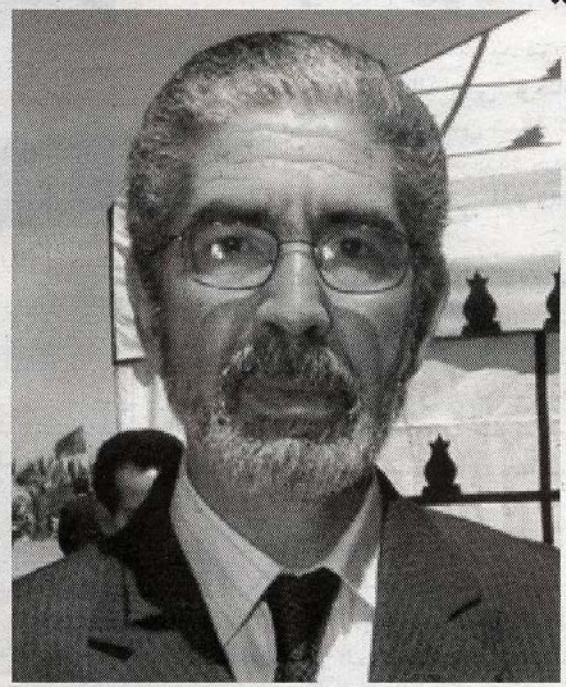

حرزني

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

المعتقلون السياسيون في ملف بليرج يقدمون حياتهم قرابين من أجل محاكمة عادلة

■ الرباط: **حنان بكور** ■

ينتظر أن يلتقي اليوم دفاع المعتقلين السياسيين في ملف خلية بليرج مع مسؤولين بوزارة العدل لبحث الإجراءات التي تعتزم الوزارة القيام بها، في إطار مساعي الدفاع إلى إنقاذ حياة المعتقلين وإنصافهم، بعد أن كان وزير العدل قد وعد بوضع هذه القضية على السكة الصحيحة.

ويواصل المعتقلون السياسيون إضرابهم عن الطعام للأسبوع الثالث على التوالي، في غياب أي مبادرة سواء من قبل المندوبية العامة لإدارة السجون أو أية جهة رسمية أخرى لحثهم على إيقاف الإضراب الذي بات يهدد حياتهم. وباستثناء الزيارات التي قامت بها هيئات حقوقية وأخرى سياسية للمعتقلين، لم يتصل بالسياسيين أي مسؤول لمعرفة دواعي إضرابهم عن الطعام وتسجيل مطالبهم الأساسية، التي ظلوا يرددونها طوال أطوار محاكمتهم منذ أزيد من سنتين ونصف.

● انظر الروبورطاج عن اعتصام عائلات المعتقلين ص 2

Revue de Presse du Co

أخبار اليوم المغربية

صغار وشيوخ افترشوا الأرض مطالبين بكف الدولة عن تعذيبهم وإنقاذ حياة السياسيين

عائلات السياسيين الستة تقف يوما كاملا أمام مجلس حرزني

■ الرباط حنان بكور ■

منذ العاشرة من صباح أول أمس السبت وإلى غاية العاشرة ليلا، وقفت عائلات المعتقلين السياسيين في قضية بليرج أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تحتج وتندد وتصرخ عاليا بأن حياة المعتقلين دخلت مرحلة العد العكسي، وأرواحهم مهددة بأن تزهق في كل لحظة بعد دخولهم الأسبوع الثالث من الإضراب المفتوح عن الطعام.

أول أمس السبت كان يوما آخر من أيام النضال في حياة عائلات المعتقلين السياسيين.. آباؤهم وزوجاتهم وأبناؤهم الصغار، الذين دخلوا عالم النضال والوقفات مبكرا، كلهم اجتمعوا جنبا إلى جنب في يوم عطلة لعلهم يوصلون إلى المسؤولين صدى آلامتهم وآزمة ذويهم الذين يصارعون الموت في زنازين سجن الزاكي بسلا... باتت الوقفات واللافتات وجبة أساسية في برنامجهم اليومي منذ أزيد من سنتين ونصف، عندما داهمت عناصر أمن بيوتهم واقتادت ذويهم إلى وجهات مجهولة، ومنذ أن اتهموا جميعا بالإرهاب فيما بعد.. لتتوقف الحياة ليس بالنسبة إلى المعتقلين فحسب، ولكن بالنسبة إلى عائلاتهم وذويهم الذي خبروا خبايا قانون الإرهاب الثقيل وظروف المحاكمات وأيضا آزمة القضاء في هذا البلد. «هم يناضلون داخل السجن، ونحن نناضل خارجه»، تقول سكينة قادة، زوجة الصحافي عبد الحفيظ السريتي، التي تتولى منذ مدة كتابة بيانات عائلات المعتقلين. قبل أن تردف: «لا فرق بيننا وبينهم، سوى أنهم معتقلون داخل السجن، ونحن خارجه».

وجوه ذوي المعتقلين شاحبة تماما كوجوه المعتقلين الذين أرهقهم الإضراب عن الطعام.. آباؤهم، الكبار والصغار منهم، يتحدثون عن أسباب الإضراب وغياب شروط المحاكمة العادلة وظلم القضاة.. وأشياء أخرى أكبر من عقولهم الصغيرة... وببراءة وعيون دامعة ظلوا يمسكون بقوة اللافتات التي تحمل صور آبائهم.. يربتون عليها حنينا إلى الماضي الجميل، الذي تحول فجاة إلى كابوس مرعب.

«احتجاجا على انعدام شروط المحاكمة العادلة في مختلف أطوار ملف المعتقلين السياسيين على خلفية قضية بليرج، ولإنقاذ أرواح الضحايا من المعتقلين الذين سيدخلون، بعد ساعات، أسبوعهم الثالث من الإضراب عن الطعام، نظمنا نحن عائلات المعتقلين السياسيين والهيئات السياسية والحقوقية المنضوية تحت لواء اللجنة الوطنية للتضامن مع المعتقلين السياسيين الستة هذا الاعتصام على مدى يوم السبت قبالة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط »، تقول زوجة السريتي. وتضيف: «اجتمعنا وسنجتمع دائما ضد غياب شروط المحاكمة العادلة.. ومن أجل إنقاذ المعتقلين السياسيين».

تحولت الساحة المقابلة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى عدسة مجمعة لانتباه كل المارة. حشود كبيرة تقف للتضامن، وكلمات تلقى هنا وهناك دعما للمعتقلين السياسيين وطلبا لإطلاق سراحهم. كانت الحركة دائبة، فبين الفينة والأخرى يلتحق بالمعتصمين عدد من الحقوقيين والسياسيين من شرائح مختلفة... العدل والإحسان والعدالة والتنمية واليسار... وتلوينات سياسية أخرى حضرت لدعم المراوني والمعتصم والركالة والسريتي والآخرين...

وذهبت مختلف الكلمات التي ألقيت بالمناسبة إلى «التنديد بظروف المحاكمة، مرورا بالتهم الثقيلة التي ألصقت بالمعتقلين دون إثبات، ووصولا إلى الأحكام الثقيلة التي شكلت صدمة للرأي العام».

كل الكلمات التي ألقيت عن القضاء ومسار السياسيين كانت مؤثرة، لكن العائلات لم يعد يهمها سوى حياة المعتقلين الذين تتسرب أخبار متواصلة عن أن وضعيتهم الصحية بدأت تسوء نتيجة الإضراب.. كان الوقت يمر دون أن يتسرب الملل إلى رغبتهم في مواصلة الاحتجاج... افترشوا الأرض واستندوا إلى بعضهم البعض يضمدون جراحا غائرة..

كان أحمد السنوسي أحد الوجوه التي انضمت إلى عائلات المعتقلين، ألقى كلمته، كما ألقت هيئة الدفاع كلمتها تشرح أسباب انسحابها من المحاكمة. «نحن لا نريد أن نكون طرفا في لعبة يهتك فيها عرض القانون»، يقول النقيب عبد الرحمن بنعمرو، الذي ساند المعتقلين السياسيين منذ اندلاع القضية. ويضيف بنبرة حادة: «نطلب من كل المسؤولين التدخل لوضع حد لهذه المهزلة، فالسياسيون يموتون ونحن نحذر من الأزمة».

هذا، وكان ماء العينين العادلة قد دخل في إضراب كلي عن الطعام الأربعاء الماضي بعدما أعلنت النيابة العامة، خلال جلسة صباح الأربعاء، أنه اعتذر عن الحضور لأسباب صحية، وتبعا لذلك قررت هيئة المحكمة تأجيل الجلسة إلى غاية يوم الأربعاء المقبل، الشيء الذي نفته عائلة العبادلة. «كاد يموت»، تقول زوجته التي ظلت تؤكد لكل الحاضرين أن زوجها لم يعتذر عن الحضور رغم حالته الصحية المتدهورة، وإنما «منع من الحضور». وأضافت زوجة العبادلة أن زوجها كان عازما على حضور الجلسة، لكنه «منع دون توضيح الأسباب». «الوضع الصحي لزوجي في تدهور خطير»، تقول بديعة بنأني، بل إنه كان «يحتضر ولولا تدخل أعضاء الحزب وبعض أفراد العائلة لإقناعه بالعدول عن الإضراب الكلي لهلك». اللجنة المغربية لحقوق الإنسان بعثت هي الأخرى بكلمتها إلى العائلات، وشددت على ضرورة احترام شروط المحاكمة العادلة، مؤكدة على أنها تتبع الملف ووقفت على انتهاكات وتجاوزات خطيرة في قضية بليرج، وفي نفس السياق مضت جمعية «أصدوم» من فرنسا.

«لقد كانوا عرضة للاختطاف والحجز في أماكن سرية، كما تعرضوا لمختلف أنواع التعذيب جسديا ونفسيا وكذا لممارسات حاطة بالكرامة البشرية، ومدة الاحتجاز في ما يفترض أنه حراسة نظرية قد تجاوزت كل الحدود القانونية. أكثر من ذلك فقد تم التصرف حد التزوير في محاضر البحث التمهيدي في الوقائع والتواريخ والتهم على حد سواء... ورغم التصريحات بالأفعال المذكورة وبغيرها، وهي أفعال يجرمها القانون، فإن قاضي التحقيق والنيابة العامة لم يأمروا بإجراء تحقيق في الموضوع من أجل الوصول إلى الحقيقة وترتيب ما يجب من الجزاءات قانونيا...»، تردد العائلات. وتضيف: «وفضلا عن كل ذلك، فإن المتهمين حوكموا، ابتدائيا واستئنافيا في قاعة تم إعدادها بكيفية مخالفة للقانون (القاعة رقم 1)»، وهي القاعة التي، بالإضافة إلى احتوائها على معزل زجاجي يحشر فيه المتهمون بعيدين عن دفاعهم، فإنها مزودة بكاميرات للتصوير والتسجيل لكل ما يروج داخلها أثناء المناقشات والمرافعات وبدون إذن مسبق من هيئة المحكمة ولا موافقة من المتهمين المتابعين، الأمر الذي يعتبر مخالفا لمقتضيات المادة 303 من قانون المسطرة الجنائية، وكانت هناك خروقات خطيرة في العديد من الإجراءات الجوهرية الضامنة لحقوق الدفاع ولتأمين شروط المحاكمة العادلة والتي من بينها على وجه المثال: عدم إحضار، إلى قاعة الجلسات، المحجوزات المتعلقة بالكتب والوثائق والأقراص المدمجة والعديد من المنقولات، وهي الأشياء التي حجزتها الضابطة القضائية كوسيلة لإثبات التهم المنسوبة إلى المتابعين. وقد ظلت هذه المحجوزات غائبة عن الوجود بقاعة المحكمة رغم تصريح المحكمة، ابتدائيا واستئنافيا، بإحضارها... كما أن المحجوزات المتعلقة بالأسلحة لم يقع تسليمها لكتابة ضبط المحكمة لتودع في ملحق تابع لها وتحت إشراف النيابة العامة، وعندما عرضت، ابتدائيا، في جلسة واحدة، رفضت المحكمة عدها ووصفها ومعاينة كونها غير مختومة كما تقتضي قواعد المسطرة الجنائية بذلك. أما في المرحلة الاستئنافية فإن المحكمة رفضت الاستجابة لطلب إحضارها»... إنها فصول من حكاية المعتقلين في قضية بليرج تذكر بها عائلاتهم في كل مناسبة علها تجد من يسمعها.

كانت 12 ساعة التي وقفتها العائلات دون كلل فرصة لإعادة ترتيبي فصول القضية، وفي كل مرة يتسرب إليها كثير من الريب وكثير من الأسف والخيبة، وكل الأحاسيس التي يفرزها إحساس مرير بالظلم... «افتقدنا طعم الحياة، وأبناؤنا زلزلت حياتهم بسبب قضية لم نفهم خباياها إلى حد الآن»، تقول زوجة المراوني، الأستاذة التي تخلت عن الفصول الدراسية لتلتحق وأبناؤها بملحقة محكمة الاستئناف بسلا تصرخ بأعلى صوت ببراءة زوجتها. «زوجي قوي الشخصية، وإنسان صبور، لكني أعرف أن الإضراب عن الطعام أرهقه على الرغم من أنه يحاول التظاهر بالقوة»، وتضيف بمرارة: «لقد اصفر وجهه ولم يعد يقوى على المشي والكلام بسبب الإضراب، وهو مصر على مواصلة الإضراب والموت شهادة إذا لم يتم إنصافه».

«الجميع عاين شناعة الخروقات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي رافقت هذا الملف في كل أطواره»، تردد العائلات، و«نحن نطالب الحكومة بالتدخل الفوري لإنقاذ أرواح المضربين عن الطعام والكف عن تعذيبهم وذويهم، ووضع حد لهذا الملف المهزلة الذي لا يتضرر من جرائه المعتقلون وذووهم فحسب، ولكن سمعة المغرب»، تختم عائلات المعتقلين.

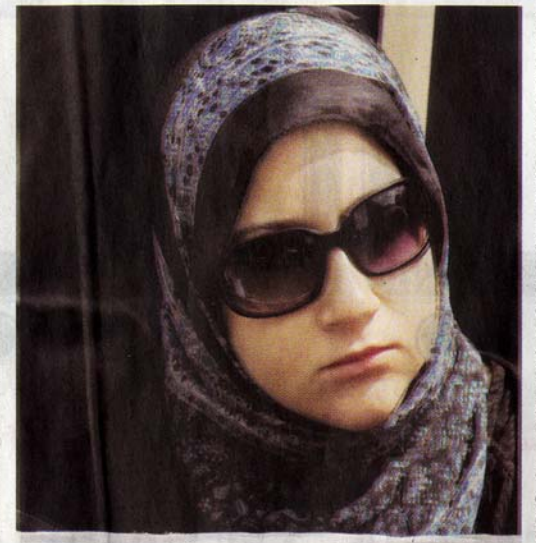

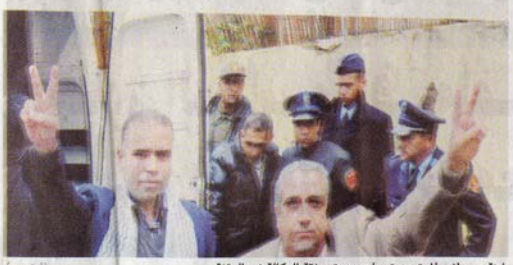

ابنة مصطفى المعتصم تحمل صورته رفقة الركالة في الوقفة (أ ف ب)

التجديد

مع اقتراب موعد النطق بالحكم الاستئنافي

تدهور الحالة الصحية للمروانـي والعبادلة واعتصام تضامني مع المعتقلين أمام مجلس حقوق الإنسان

الهلالي: تضامن حركة التوحيد والإصلاح عنوان لرفض الظلم في قضية سياسية

أكدت عفاف الحاجي، زوجة محمد المرواني على أن الحالة الصحية للمعتقلين السياسيين الخمسة على خلفية ما يعرف بملف "بلعيرج"، أصبحت في خطر بعد خوضهم إضرابا مفتوح عن الطعام منذ 22 مارس الماضي، مشيرة في تصريح لـ"التجديد" أن لسان حالهم يقول: "إما البراءة وإما الشهادة"

من جهتها، ثمنت بديعة بناني، زوجة العبادلة ماء العينين، اللقاء الذي جمع زوجات المعتقلين بوزير العدل، محمد الطيب الناصري يوم الجمعة الماضي، موضحة أن اللقاء كان وديا، حيث شرحن له كل ملابسات هذا الملف، على أمل أن يحظى بمحاكمة عادلة، لاسيما أنه من المتوقع أن تكون جلسة يوم الأربعاء، آخر محطة للنطق بالحكم بعد الاستماع إلى العبادلة ماء العينين.

وفي السياق ذاته، نفذت اللجنة الوطنية للتضامن مع المعتقلين على خلفية الملف ذاته، بمعية عائلات المعتقلين السياسيين الخمسة العبادلة ماء العينين ومحمد المرواني ومصطفى المعتصم وعبد الحفيظ السريتي والأمين الركالة، وعائلات بعض المعتقلين على خلفية نفس الملف أول أمس السبت المنصرم اعتصاما لأول مرة أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من العاشرة صباحا إلى العاشرة ليلا.

وفي كلمة له، شدد محمد الهلالي، الكاتب العام لحركة التوحيد والإصلاح على أن تضامن الحركة مع المعتقلين السياسيين "يمليه الانتساب إلى مدرسة فكرية اختارت عن طواعية منهج المشاركة السياسية" مؤكدا أن باستهداف السياسيين وذويهم، استهداف لهذا النهج وهذا الاختيار.

وأضاف الهيلالي في كلمته، أن هذا التضامن عنوان لرفض الظلم الذي طال المعتقلين على خلفية هذا الملف، أولا بحرمانهم من حريتهم، وثانيا بانتهاك شروط المحاكمة العادلة، مشددا أن هذه القضية سياسية، ولا يمكن التعامل معها إلا بالمقاربة التصالحية؛ على اعتبار أن موقع المعتقلين السياسيين الطبيعي الذي اختاروه هو الإسهام في تدبير شؤون بلادهم من أجل التداول السلمي مع السلطة وليس التداول القهري مع السجون.

البقية ص: 3

التجديد

مع اقتراب موعد النطق بالحكم الاستئنافي

تدهور الحالة الصحية للمرواني والعبادلة واعتصام تضامني مع المعتقلين أمام مجلس حقوق الإنسان

تتمة ص 1

وعرف الاعتصام الذي تخللته شعارات من قبيل "لا للإرهاب الفكري والسياسي نعم للحريات العامة"، "لا لتوظيف القضاء في تصفية حسابات سياسية ضيقة"، حضورا لافتا لأعضاء حركة التوحيد و الإصلاح، وأعضاء عن حزب العدالة و التنمية وآخرين عن شبيبة نفس الحزب، هذا بالإضافة إلى حضور فعاليات حقوقية، "جمعية الشيخ ماء العينين لحوار الأجيال، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ائتلاف اليسار، العدل والإحسان.

من جهته، قال عبد الإله بن عبد السلام، ممثل اللجنة الوطنية للتضامن مع المعتقلين السياسيين الستة "كفى من المهازل ، فالكل يعرف المعتقلين ومواقفهم إلى جانب المناضلين من أجل الديمقراطية، ونحن اليوم أمام إضراب عن الطعام يخوضه المعتقلون السياسيون الخمسة، ومطلبنا هو إنقاذ حياة المعتقلين قبل أن تحل كارثة مثل التي وقعت في عهد سنوات الرصاص".

ومن جهته، صرح عبد العالي حامي الدين، نائب رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان لـ "التجديد" بالمناسبة قائلا: "هذا الاعتصام يأتي بعد التطورات الأخيرة التي عرفها ملف المعتقلين الخمسة، والمتمثل في خوضهم إضرابا مفتوحا عن الطعام منذ 22 مارس المنصرم، وخصوصا وأن المعتقل الدكتور العبادلة ماء العينين وصل به الأمر قبل يومين إلى العزم على رفض تناول الماء والسكر، وتراجع عن ذلك بتوسل من قبل العائلات والمنظمات الحقوقية".

وكانت هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين الستة قد أعلنت في تصريح لها أمام محكمة الجنايات الاستينافية إثر انسحابها مما أسمته بـ"المحاكمة الصورية غير العادلة الجارية أمام المحكمة الجنائية الاستينافية بسلا"، أن المعتقلين السياسيين منذ "منذ اختطافهم وأسرهم تحت قبضة الفرقة الوطنية للشرطة القضائية قبل سنتين وشهر إلا قليلا، ومنذ إحالتهم على قاضي التحقيق بمحكمة الاستيناف بالرباط يوم 28 فبراير 2008، ومنذ إحالتهم على محكمة الجنايات الابتدائية التي أصدرت في حقهم أحكاما جائرة فجر يوم 29 يوليوز 2009 ، ومنذ أن انطلقت محاكمتهم أمام محكمة الاستيناف الجنائية بتاريخ 14 اكتوبر 2009 وإلى اليوم أعلنوا بكل مسؤولية وثبات، أنهم ضحايا مؤامرة سياسية استكملت معالمها السخيفة يوم أن تدخلت الدولة المغربية علنا على لسان وزير الداخلية شكيب بنموسى وصنوه الوزير خالد الناصري؛ مستغلين وسائل الإعلام العمومية لدعايتهما السافرة ولاتهاماتهما المصنوعة، لنشر الأكاذيب في حقهم وللتهجم عليهم وعلى أحزابهم، والقذف في سمعتهم والضغط على مسطرة البحث التمهيدي وتطعيمها بكلام التضليل والتحريف، بعيد انطلاقها والتوصل بتفاصيل المسطرة، وفضح سريتها وتأليب الناس عليهم وعلى أبنائهم وذويهم".

حبيبة أوغانيم/سناء كريم

Revue de Presse du Conseil consultatif

LE SOIR

Affaire Belliraj

Sit-in devant le siége du CCDH

Les familles des détenus politiques, dans le cadre de l'affaire Belliraj, ont organisé, le samedi 3 avril, un sit-in devant le siège du CCDH à Rabat de 10 heures du matin à 22 heures. La manifestation a connu une forte présence des représentants d'associations des droits de l'Homme ainsi que de la défense des cinq détenus.

Revue

الجريدة

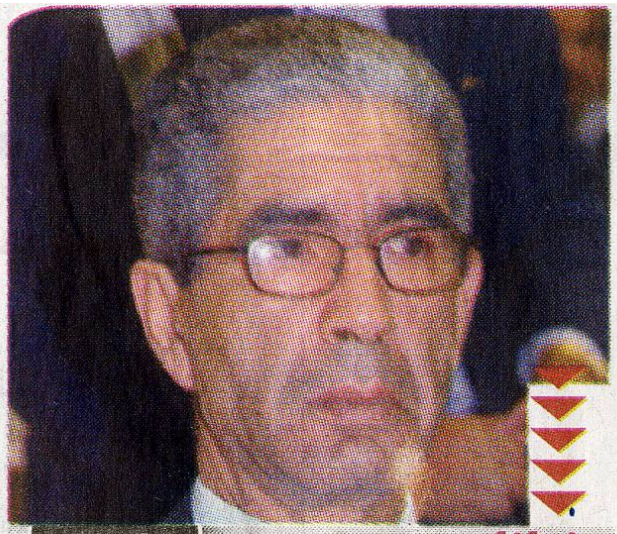

10/1

نازل

أحمد حرزني

نفذت اللجنة الوطنية للتضامن مع المعتقلين السياسيين الستة، في إطار ملف بلعيرج، اعتصاما السبت الماضي أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، احتجاجا على غياب شروط المحاكمة العادلة. حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سبق له أن أدلى بشهادة على الهواء مباشرة أثناء استضافته في برنامج «حوار» حول إخباره من طرف مصطفى المعتصم، المتابع في هذه القضية، بأن شخصا ما اتصل به من الخارج وأخبره أن هناك من يستعد لإدخال سلاح إلى المغرب، دون أن يستجيب القضاء لمطلب هيئة الدفاع باستدعاء حرزني للشهادة في المحكمة. ولم نسمع عنه ولا كلمة حول احترام شروط المحاكمة العادلة التي تأتي في صلب توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

Revue de ... oits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

اعتصام عائلات المعتقلين السياسيين

نظمت لجنة التضامن مع المعتقلين السياسيين الستة في قضية بليرج، أول أمس (السبت)، اعتصاما أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، استمر 12 ساعة، وحضره ممثلو الجمعيات الحقوقية الوطنية والهيآت الدولية وممثلو هيأة الدفاع وعدد من زعماء الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى عائلات المعتقلين. وطالب المعتصمون بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الستة الذين سيدخلون أسبوعهم الثالث من الإضراب عن الطعام. ورفعت عائلات المعتقلين شعارات تندد بمسار المحاكمة. (عبد المجيد بزيوات)

Revue

الشروق

Du 02 au 09/04/10

وخير جليس

منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

فقد صدر عن المجلس «تقرير حول متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة» (التقرير الرئيسي- دجنبر 2009) الذي يقع في أربعة فصول أولها حول «خصوصيات مسار متابعة تفعيل التوصيات ومجالات التنفيذ وآلياته»، وثانيها حول استكمال الكشف عن الحقيقة» وثالثها حول «متابعة التفعيل في مجالي جبر الأضرار الفردية والجماعية» ورابعها حول «متابعة تفعيل توصيات متعلقة بالإصلاحات المؤسساتية والتشريعية».

كما أصدر المجلس «التوصيات والآراء الاستشارية المرفوعة إلى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله (يوليوز 2003 - أكتوبر 2007)» وتتمثل في «توصيات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» حول الصلاحية الاستشارية للمجلس في مجال دراسة مشاريع الاتفاقيات الدولية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتوصية حول إنجاز برنامج إذاعي وتلفزي في إطار النهوض بثقافة حقوق الإنسان، والتوصية المتعلقة بإحداث لجنة تسمى «هيئة الإنصاف والمصالحة».

كما تتمثل هذه التوصيات في «الآراء الاستشارية» المتعلقة بالرأي الاستشاري بشأن ملاءمة القانون الجنائي المغربي لمكافحة الكراهية والميز والعنف، والرأي الاستشاري حول إحداث مجلس الجالية المغربية بالخارج وكذا في «توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة».

وأصدر المجلس أيضا ضمن (سلسلة الندوات) «ندوة حول عقوبة الإعدام» ويتضمن أشغال الندوة التي نظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومنظمة «جميعا من أجل إلغاء عقوبة الإعدام» يومي 11 و12 أكتوبر 2008 بالرباط.

ويتضمن الكتاب مداخلتي السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والسيدة سيسيل تيمورو مديرة منظمة «جميعا ضد عقوبة الإعدام»، وورقة تقديمية للندوة وتقديم الجهتين المنظمتين والكلمات الافتتاحية للسادة حرزني وتيمورو وعبد الواحد الراضي وزير العدل.

كما يتضمن مداخلة السيد إدريس اليزمي عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ورئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج والسيد ريشار سيديو المحامي والمتصرف بمنظمة «جميعا ضد عقوبة الإعدام»، وعقوبة القتل في الفقه الإسلامي وعقوبة الإعدام في القانون المغربي وعقوبة الإعدام في علم الإجرام وعقوبة الإعدام من وجهة نظر دولية والتقرير التركيبي.ومن بين هذه الإصدارات الجديدة، أيضا، «النساء والعنف السياسي في المغرب» المنجز بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة، ومن إعداد الأستاذة نادية جسوس، و«عنف الدولة» ويتضمن أشغال الندوة المنظمة من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة (مراكش 11 و12 يونيو 2004) وكتيب تعريفي بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.أما معجم حقوق الإنسان والقانون الدولي (فرنسي عربي) للأستاذ عبد الغني أبو العزم، فيتضمن المفردات الأساسية للغة حقوق الإنسان والقانون الدولي في ضوء المواثيق الدولية والإقليمية. وصدر باللغة الفرنسية كتاب بعنوان «الدستور وضمانة عدم تكرار الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب» وهي دراسة أنجزها الأستاذ عبد العزيز المغاري مبرد لفائدة هيئة الإنصاف والمصالحة.

Revue de Pres